

أمة
2013

222 72 830 - 222 72 857
maglesalomma@alanba.com.kw

فاكس
• للتواصل: إيميل



يعقوب الصانع خلال الندوة



مرشح الدائرة الثالثة يعقوب الصانع مع عريفة الندوة خلال افتتاح مقره الانتخابي



يعقوب الصانع متحدثا للحضور

افتتح مقره الانتخابي في العديلية وسط حضور من الناخبين والناخبات بندوة «لقانون هيبه»

يعقوب الصانع: هدف في محاربة الفساد وتجفيف منابعه وتحديث آليات لتطبيق القانون واستقلال القضاء



ناخبات الدائرة الثالثة في مقر يعقوب الصانع



جانب من الحضور في مقر يعقوب الصانع

سوء الخدمات الصحية والبطالة وتوظيف الشباب والقضية الإسكانية وطرح حلول لنخ الشباب امتيازات للتوظيف مباشرة وتوفير خدمات صحية متميزة وارض للمواطنين في اماكن مناسبة لتحقيق طموحاتهم المستقبلية، بجانب انشاء صندوق لمعالجة اوضاع المواطنين المتعثرين في سداد القروض.

• أحمد حسين

بالنسبة لنا لم تنته، لافتا الى ان هذه القضية ستكون من اهم اولويات الرقابية في المجلس المقبل، وأشار الى ان ضمن اولوياته التشريعية قانون المعاملات الإلكترونية، وهو متفق عليه تشريعا ومهم جدا للمواطن نظرا لاننا نعيش في عصر الحكومة الإلكترونية إذ من المهم جدا ان تكون لدينا مثل هذه القوانين خاصة في ظل المتغيرات التي تشهدها البلاد.

وتحدثت الصانع عن

الادارية. وتابع الصانع، أن الكويت هي الدولة الوحيدة التي لا توجد بها نيابة ادارية، وسبق ان تقدم بقانون لإنشاء نيابة ادارية حيث مازالنا نقدم مستندات التجاوزات المالية او الادارية حتى الان الى النيابة العامة، وديوان المحاسبة هو الجهة المعنية برقابة اجهزة الدولة، كما ان مفتش ديوان المحاسبة لا يملك الضبطية القانونية التي تسهل من مهمته في القبض على اي مخالف او بقضايا الكي داو والتي هنا نحتاج لنيابة متخصصة بكامل الصلاحيات لإيقاف اي فساد مالي او اداري. وشهد الصانع على اهمية استقلال القضاء ماليا واداريا ولا بد ان يكون هناك قانون يضمن هذه الاستقلالية واحتراما للقضاء ونزاهته. وأشار الصانع الى انه سيتابع جميع القضايا والملفات التي لم تحسم في المجلس السابق خاصة تلك التي تتعلق بقضايا الكي داو والتي

كافة افكارهم واقتراحاتهم بما لا يخلل بالقانون. وأضاف الصانع انه وضع استراتيجيات للتعامل مع السلطة التنفيذية من خلال اقرار قوانين تجفيف منابع الفساد، وقدمت اقتراحات بقوانين في هذا الصدد لكن ابطل المجلس، مشيرا ان الكويت تعاني من الفساد المالي والاداري والواسطة، وللاسف لم يتم محاسبة اي مسؤول، وهو الامر الذي جعله يقترح انشاء النيابة

واكد الصانع انه منذ بداية دخوله مجلس الامة وحتى حله كان اول الحاضرين وآخر نائب يخرج من المجلس بشهادة الزملاء والصحافيين، واكد انه كان متواجدا في الساحة بقوة وحاول التطوير بأقصى امكانياته، ولم يلجأ الى استخدام التجريح مع احد، كما انه سن سنة للتواصل مع ابناء الدائرة من اول اسبوع دخل فيه المجلس ابانما بان الناخبين «هم الذين اوصولني الى المجلس» لافتا الى انه حمل

افتتح مرشح الدائرة الثالثة لانتخابات مجلس الامة المحامي يعقوب الصانع، خلال ندوة «لقانون هيبه» التي اقيمت مساء اول من امس، مقره الانتخابي بالعديلية وسط حضور كبير جدا من ناخبي وناخبات الدائرة الثالثة، واكد الصانع للحاضرين انهم من يصنعون المستقبل باختياراتهم وأنه قادر على تحقيق طموحهم وآمالهم في مجلس الامة المقبل.

مرشح «الثانية» أكد أن ارتفاع مؤشرات الفساد وراء تعثر المشاريع التنموية المطوع: الحكومة مطالبة بترسيخ قيم دعم تنمية المجتمع

مشاريع على أرض الواقع بشكل يلبي طموح المواطنين ويكون بحجم تقفهم وتفاؤلهم بالمرحلة المقبلة، وفيما يخص مشكلة البطالة ووضع الآليات المناسبة للتخفيف منها ووضع برامج مناسبة لمعالجتها أكد المطوع على ضرورة أن تستشعر الحكومة أهمية مشكلة البطالة التي تهدد الشباب الكويتي وتحرمه من ممارسته دوره بفاعلية داخل المجتمع عبر إيجاد العمل المناسب لأصحاب الكفاءات أو السعي لتوفير فرصة مناسبة تعينهم على الاختيار بين مجموعة وظائف متناسب وقدرة كل منهم وتعيينه في الوقت نفسه على الإنتاج والمساهمة في بناء المجتمع. وأضاف المطوع ان الحكومة مطالبة بوضع استراتيجيات شاملة تعيد تقييم سياسة التوظيف والقوانين المتبعة فيها، وتضع في اعتبارها مخرجات التعليم وتضع برامج تدريبية متطورة، مبينا أن تفعيل دور القطاع الخاص في استقبال أعداد من العاطلين عن العمل وتوظيفهم يتطلب خطة منهجية تأخذ بعين الاعتبار أوضاعهم وتعتمد بمتابعتها بشكل يضمن حقوق المواطنين الكويتيين وينبع فصلهم من الجهات التي يعملون فيها.

الشاملة لجميع المناطق في البلاد، شرط أن يكون ذلك مبنيا على خطة عمل واضحة وبرنامج محدد وآلية عمل قابلة للتنفيذ. وطالب المطوع السلطة التنفيذية بترسيخ قيم جديدة في المجتمع تدعم التنمية ليس فقط كعملية اقتصادية ولكن أيضا كعملية اجتماعية تتركز حول الإنسان وحياته عبر الاهتمام بالتعليم والصحة وأن تركز تنمية الموارد البشرية على مجالي المبادرة والتغيير نحو الأفضل. وشدد المطوع على ضرورة تقوية عناصر المجتمع المنتج، كونه شريكا في عمليات التنمية ومستفيدا من نبعاتها ولا يمكن أن نعزل المجتمع عن التنمية وعلينا توفير البنية الأساسية للاستثمار في الإنسان حتى نتمكن من المضي قدما نحو إنجاز خطط التنمية، وأشار المطوع إلى أن الناخب الكويتي يأمل من السلطتين في المرحلة القادمة التعاون الحثيث ببرونة بعيدا عن التشنج للمباشرة فوراً في مرحلة بناء حقيقية، بل من خلالها طريقة مختلفة لعمل المجلس والحكومة تختلف عن السنوات السابقة التي شابها التعطيل والتأجيل للعديد من المشاريع الضرورية والمهمة، عبر وضع مجموعة من الخطط المدروسة بعناية تم ترجمتها إلى



مبارك المطوع

أكد مرشح الدائرة الانتخابية الثانية المحامي مبارك المطوع أن الاهتمام بالتنمية وإنجاز خطتها على أتم وجه على قائمة أولوياته، مشيرا إلى ضرورة إيلاء هذه القضية أهمية كبرى لأنها سبيل مواجهة المتطلبات المتسارعة بما يحق النهوض بالكويت قدما إلى مصاف الدول المتقدمة لاسيما أن خططنا السابعة تعثرت لأسباب كثيرة أهمها الدورة المستندية في الدولة وارتفاع مؤشرات الفساد، وقال المحامي المطوع ان أبرز واجبات المجلس المقبل وضع خطط التنمية على رأس جدول أعماله والسير لإنجائها بخطى ثابتة مع تشريع القوانين اللازمة للدفع بها مهما كانت العقبات، مبينا أن نجاح هذا الأمر وإنجازه يتطلب همة عالية وسعيا وطنيا صادقا بترجم أمل وتطلعات المواطن الكويتي من المجلس المقبل ويؤكد على صحة اختياره وثقته بالناخب. وأضاف المطوع ان نواب المجلس المقبل مطالبون أكثر من أي وقت مضى بوضع إنجاز المشاريع نصب أعينهم والانطلاق نحو آفاق جديدة ترتقي بالكويت نحو مستقبل مشرق، مشيرا إلى أن تأهيل البنية التحتية يأتي على رأس الأولويات فعليها تقوم جميع الخدمات الأساسية

قال إنها تخبطت في سياساتها الاقتصادية والتعليمية والإسكانية مبارك الحريص: الحكومة عجزت عن تلبية الاحتياجات الضرورية للفرد وعليها اتباع سياسة الباب المفتوح

الى بعض الأسماء مما خلق الاحتباب لدى الشعب بأن هناك عصرية في اختيار على جميع الأصعدة حتى اعلاميا لم يكن لديهم ما يذكرونه ان لم تكن لديهم ورقة مكتوبة سابقة وهي للظهور الإعلامي. وطالب الحريص بان تتبع الحكومة سياسة الباب المفتوح لسماع صوت المواطنين وتلغي الشكاوى واجراء كل ما يلزم لأقصاء من يعرقل عمل ومعاملات المواطنين ومساعدة الشباب على النهوض في مشاريعهم الصغيرة ودعمهم وتسهيل عملهم.

على حساب المصلحة العامة، مطالبا بضرورة العمل على إلغاء الواسطة في جميع المعاملات التي يجريها المواطن من خلال الالتزام بالقوانين والنظم وان تطبيق القوانين يعطي شعورا لدى المواطن بالعدل والمساواة وهذا لا يحدث الا بالدول المتطورة والتي يعرف فيها المواطن جميع حقوقه ويكون المسؤول فيها مجبرا على ان يقدم جميع حقوق المواطن والا واجه عقوبة اقضائه عن منصبه.



مبارك الحريص

وأشار الحريص الى اهمية تحقيق العدالة الاجتماعية بين أبناء الشعب الكويتي ورفض كل أنواع التمييز التي تؤثر على التنسج الاجتماعي ما أدى الى ظهور بعض الظواهر السلبية مثل تقسيم الكويت الى مناطق خارجية وأخرى داخلية واعطاء بعض العائلات حق تولي الوظائف القيادية وسيطرة فئة بسيطة من المتنفذين على اقتصاد الوطن وهذا ما شاهدناه في الحكومات السابقة من توجه

أكد مرشح الدائرة الأولى المحامي مبارك الحريص ان الحكومات السابقة كانت تتخبط في سياستها الاقتصادية والتعليمية والإسكانية في ظل الوفرة المالية والنفطية ولم نشاهد اي إنجاز سوى بعض التصريحات الصحافية التي دأب الوزراء بالتسابق على اطلاق الأوهام وهذا دليل عجز الحكومة عن تلبية الاحتياجات الضرورية للفرد وهذه من الأسباب الرئيسية التي خلقت حالة من الاحتباب وعدم الثقة لدى المواطن الكويتي. وأضاف الحريص ان ما حصل في البرلمان السابق يرسم لنا صورة سلبية للوضع السياسي في الكويت بسبب سوء العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وخسارة غرامة الداو التي أرادت الحكومة ان تتسبب بعض النواب على حساب الشعب، لافتا الى ان مستوى الحوار في البرلمان انحدر لدرجة يسيء للمؤسسة التشريعية بعد ان دخلت المصالح الشخصية